

تقييم كفاءة ادارة السيولة المصرفية في مصرف بغداد التجاري باستعمال اسلوب تحليل مغلق البيانات للمرة 2010 - 2019

جعفر جمعة محيل / باحث / jaaferjumaa05@gmail.com

أ.م. د.احمد عبد الزهرة حمدان/ الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729

<https://doi.org/10.31272/jae.i133.934>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ: 2022/1/10

تاریخ استلام البحث : 2021/12/27

المستخلص : Abstraact

تساهم إدارة السيولة المصرفية الكفؤة في الجهاز المالي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص في تقليل احتمالية التعرض للمخاطر المصرفية التي يمكن ان تتعرض لها المصارف التجارية بشكل مستمر والمتمثلة بعدم قدرتها على الإيفاء بالالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق وتعتبر مخاطر السيولة من اصعب المخاطر التي تواجه الجهاز المالي ، لذا يهدف البحث للتعرف على العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة المصرفية من خلال برنامج تحليل مغلق البيانات لقياس وتحليل كفاءة الجهاز المالي العراقي باعتبار الاولى مدخلات والثانية مخرجات في عملية تقييم كفاءة ادارة السيولة لعينة الدراسة .

وتبرز مشكلة الدراسة في كون الجهاز المالي العراقي يعاني من عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية والتقلبات الشديدة والصدمات المتواترة والتي القت بظلالها على عدم اليقين بالمستقبل مما يجعل التساؤم يسود بين اصحاب المصارف التجارية ولاسيما الخاصة ومن هذا يستلزم فحص كفاءة الجهاز المالي العراقي وفق هذه البيئة كون السيولة عاملًا مهمًا ليكون الاقتصاد مهم وفي امان عالٍ .



مجلة الادارة والاقتصاد

مجلد 47 / العدد 133 / حزيران / 2022

الصفحات : 146 - 155

* بحث مستقل من رسالة ماجستير

المقدمة : Introduction

بعد الجهاز المصرفى والمصارف التجارية محوراً أساسياً ومهماً في بناء الاقتصاد فى كل بلد حيث يؤدى الجهاز المصرفى دوراً كبيراً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية الاقتصادية وينظر اليه على انه الاداة التي تطبق بها الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية وعليه يتعرض الجهاز المصرفى بشكل عام للعديد من المخاطر التي تؤثر في العديد من انشطة المصارف المختلفة مثل الاقراض والاستثمار وغيرها نتيجة للتغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية ومن أمثلة المخاطر التي يواجهها الجهاز المصرفى هي مخاطر السيولة حيث يتجلى مفهوم مخاطر السيولة في نقص السيولة لتلبية طلبات الودائع والقروض كما ان مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية هي من المؤشرات الرئيسية التي تؤثر في الاستقرار المالي حيث يأتي نقص السيولة من انخفاض الودائع مما يجر المصرف على تصفية بعض موجوداتها الاكثر اماناً او الاكثر سيولة من اجل الوفاء بالالتزامات المتزايدة وبالتالي تقليل حجم الاقراض نتيجة زيادة المخاطر وارتفاع اسعار الفائدة مما يؤثر سلباً في الاستقرار المصرفى والمالي للبلاد كل .

- منهجة البحث

مشكلة البحث : Research Problem

يعاني الجهاز المصرفى في العراق من عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية والسياسية والامنية والتقلبات الشديدة والصدمات المتنوعة والتي القت بظلالها على عدم اليقين بالمستقبل مما يجعل التشاؤم يسود بين اصحاب المصارف التجارية ولاسيما الخاصة (مصرف بغداد) ومن هذا يستلزم فحص كفاءة ادارة السيولة المصرفى والمصارف التجارية (مصرف بغداد التجارى) وفق هذه البيئة كون السيولة عاملأً مهمأً ليكون الاقتصاد فى امان عالٍ .

هدف البحث : Research goal

تقييم كفاءة ادارة السيولة المصرفية و مخاطر السيولة لتكامل صورة تحليل السيولة بالنسبة لمصرف بغداد التجارى باستعمال اسلوب تحليل مخلف البيانات DEA

فرضية البحث : Study hypotheses

- 1 اذا كان الجهاز المصرفى ككل كفء في ادارة السيولة المصرفية من تحليل النتائج فهذا بالضرورة انعكاس لکفاءة ادارة اغلبية المصارف العاملة (مصرف بغداد) في الحفاظ على السيولة بشكل كفء .
- 2 هناك علاقة طردية بين کفاءة ادارة وحجم السيولة ، وعلاقة عكسية بين کفاءة ادارة السيولة وحجم مخاطر السيولة والعكس صحيح .

اهمية البحث : The importance of studying

تكمن اهميه الدراسة كونها تحاول تقييم کفاءة ادارة السيولة في الجهاز المصرفى بمجمله بالإضافة الى تقييم هذه الكفاءة على مستوى الوحدة المصرفية متمثلة بعينة مختارة من المصارف التجارية الخاصة (مصرف بغداد) ان اهمية الموضوع تتبع من كون اغلب الدراسات الحالية ركزت على ربحية المصارف الخاصة وكفاية رؤوس اموالها وغيرها من المواضيع الاخرى و لم يعط موضوع تقييم کفاءة ادارة السيولة ما يكفي من الاهتمام خصوصا وان الدراسة الحالية لا تكتفى بالاسلوب الذي اعتمد الباحثين بالاعتماد على النسب المائية وانما تذهب ابعد بالاعتماد على اساليب كمية ونمذاج رياضية ويبقى موضوع السيولة مهم وضروري ليس فقط بال بالنسبة للمصارف وانما للاقتصاد ككل كون الاخفاق بدارتها يولد ازمات اقتصادية تؤدي الى الاضرار بالأنشطة الاقتصادية ككل .

اسلوب البحث study style

اعتمد البحث على اسلوب رياضي في تقييم کفاءة ادارة السيولة في مصرف بغداد التجارى وهو اسلوب تحليل مخلف البيانات الذي يعتمد على مدخلات ومخرجات البحث المتمثلة بمؤشرات السيولة ومؤشرات مخاطر السيولة .

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

او لا : الدراسات المحلية

اسم الباحث	عنوان الدراسة
1- بلال نوري سعيد الكروي 2021	تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرف الرافدين والرشيد ا رسالة ماجستير جامعة كربلا ١ كلية الادارة واقتضاد
- قياس السيولة في المصارف عينة البحث ومدى قدرته على تطبيق التزاماتها المالية وقياس الربحية المصرفية باستخدام المؤشرات الخاصة بها وبالاعتماد على الموارد المالية التي لديها.	هدف الدراسة
- بيان اثر مؤشرات السيولة في الربحية المصرفية ومدى إمكانية المصارف في تعظيم أرباحها دون الإفراط بالسيولة التي لديها.	مجتمع وعينة

**تقييم كفاءة ادارة السيولة المصرفية في مصرف بغداد التجاري باستعمال اسلوب تحليل مخلف البيانات
للعده 2010 - 2019**

الدراسة	2001-1997
الاستنتاجات	<p>ان مصرف الرافدين كان الاكثر تفوقاً في ثلاثة مؤشرات للسيولة قياساً بمصرف الرشيد وهي (الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية) وذلك لقدم وخبرة هذا المصرف في تعاملاته من جهة وتوسيع عمله على المستوى المحلي والدولي من جهة اخرى</p> <p>تفوق مصرف الرشيد في النسبة الرابعة (التوظيف) قياساً بالرافدين بالرغم من حداثة الاول في مجال العمل المصرفي خلال المدة المبوبة بالنسبة الى سنة تأسيسه.</p>
الوصيات	<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة تنوع محفظة الاستثمار للمصرفيين وذلك لأنخفاض نسبة التوظيف فيما والخروج عن الطابع التقليدي في العمل المصرفي مما يسهم في رفع كفاءة وفاعلية هذين المصرفيين من جهة وتغizer أرباحهما المتحققة من جهة اخرى. - ضرورة اتباع البنك المركزي سياسة مالية ونقدية متوازنة تساهم بالدرجة الاساس في تنمية الاقتصاد في البلدان وتخفص نسبة التضخم وتحسين المستوى المعاشي من خلال استغلال الارصدة النقدية التي لديها من قبل المصارف على شكل احتياطي قانوني وغيرها في مشاريع استثمارية وبنى تجارية بشكل افضل من بقاءها دون استثمار والعكس صحيح من جانب الاحتياطي القانوني.
اسم الباحث	2- ضحي ذياب احمد 2021
عنوان الدراسة	تأثير مخاطر سيولة الجهاز المصرفية في مستوى الاستقرار المالي في العراق – دراسة تحليلية للمدة 2005-2019
هدف الدراسة	<p>توضيح ومناقشة الجدل الفكري عن موضوعات البحث وأبعادها الفكرية والفلسفية وما هي توجهات واراء البحث بخصوصها وتجميد هذه المتغيرات في اطار نظري فضلاً عن تطبيقها في الجانب العملي وتحديد تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي.</p>
مجتمع وعينة الدراسة	<p>يتخذ البحث بعد المكانى للعراق ، اي الجهاز المصرفى العراقي لكن بعده الزمانى بيدأ بشكل رئيسي من سنة 2005 لأن هذه هي السنة التي تلى التغيرات والانتقالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واستنادا الى ما هو متاح من بيانات يستمر بعد الزمنى لكل فترة بشكل منفصل لكن معظم فقرات الدراسة تغطي المدة من 2005 الى 2019.</p> <ul style="list-style-type: none"> - التوسيع الكبير في منح الائتمان النقدي من قبل المصارف الحكومية اذ بلغ المتوسط العام لنسبة مساهمة المصارف الحكومية من إجمالي الائتمان النقدي (52.1%) مما يؤشر الى احتمالية تعرض هذه المصارف الى مخاطر معنوية . - تحضي المصارف الحكومية بثقة عالية من الافراد على عكس المصارف الخاصة اذ بلغ المتوسط العام لنسبة مساهمتها من اجمالي الودائع (45.3%) لكونها مصارف مضمونة من قبل الحكومة وفرصة تعرضها الى الانفلاس بعيدة جداً .
الاستنتاجات	<ul style="list-style-type: none"> - ينبغي على البنك المركزي العراقي توجيه المصارف للأعداد خطة سنوية لتوفير وتنفيذ السيولة وإلاء المزيد من الاهتمام لنسب السيولة والعمل على استخدام واستثمار السيولة التي تزيد فوق النسبة القياسية ولبالغة (30%) في مختلف جوانب الاستخدام السليم سواء كان ذلك في عمليات الأراضي او الاستثمار لتنمية قطاعات الاقتصاد العراقي. - على البنك المركزي العراقي ان يعمل على تطوير التعليمات والإجراءات والقوانين الرقابية المعمول بها مع مراعاة قرارات لجنة بازل وصياغة هذه القرارات بناءً على طبيعة الاقتصاد العراقي وذلك للحد من مخاطر تغير النظام المالي وحدوث الازمات المالية اللاحقة.
الوصيات	

ثانياً : الدراسات العربية

اسم الباحث	3- رنيم أحمد سلمان 2020
عنوان الدراسة	تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية (مقارنة بين المصرف الاسلامي والمصرف التقليدي) ١ بحث ١ جامعة الشام الخاصة كلية العلوم الادارية
هدف الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> - يهدف هذا البحث الى تقييم السيولة للمصارف الخاصة في سوريا من خلال تحليل البيانات المالية لـ تلك المصارف بالاعتماد على نسب السيولة . - التعرف على اهم فروعات السيولة في المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية . - وضع التصورات والمقترنات المناسبة لحل مشكلة السيولة .
مجتمع وعينة الدراسة	تمثلت الحدود المكانية بدراسة مصرفين في سوريا مما ينبع بيمو سعودي الفرنسي وبنك البركة وذلك لتوفر البيانات اللازمة للبحث عن هذه المصارف .
الاستنتاجات	يوجد فرق في نسبة الجاهزية النقدية بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية وبالتالي ان المصارف الاسلامية افضل من المصارف التقليدية في نسبة الجاهزية النقدية حيث بلغت نسبة الجاهزية النقدية في مصرف البركة (مصرف اسلامي) 124.04% بينما كانت النسبة في مصرف بيمو سعودي الفرنسي (مصرف تقليدي) 81.34%
الوصيات	اظهرت البيانات المالية نسبة سيولة مرتفعة كما اظهرت ارتفاع نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات وهذا يشير الى احتمالية هناك ارصدة نقدية غير مستعملة مما يقلل العائد النهائي .
اسم الباحث	4- سيدة احمد احمد حسن 2019

<p>قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مخلف البيانات</p> <p>1 بحث</p> <p>جامعة عين الشمس كلية التجارة</p> <p>- تحديد المصارف التجارية الكفؤة التي استطاعت استخدام القراء المتوفّر من المدخلات لتحقيق مخرجات أكبر .</p> <p>- تحديد المصارف التجارية غير الكفؤة التي لم تستطع تحقيق مخرجات أكبر بما هو متوفّر لها من مدخلات .</p> <p>قياس درجة كفاءة المصارف التجارية المدرجة في بورصة مصر في إدارة مواردها .</p> <p>ان معظم المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية لا تتنمّي بالكافأة التقنية أي انها لا تحسن التوليف بين عناصر المدخلات المتمثلة في (الديون ، والآهلاك ، المصاريف العامة) لتحقيق حجم معين من المخرجات (القروض ، صافي النتائج البنكى) أي أنها تتغير وحدات غير كفؤة تقنياً أو داخلياً .</p> <p>- الاستفادة من مؤشرات الكفاءة ومستويات التحسين في المدخلات والمخرجات التي تم الحصول عليها من خلال نماذج التوجّه الداخلي والخارجي في حالتي عوائد الحجم الثابتة والمتحيّرات للبنوك التي لم تتحقّق مؤشر كفاءة 100%.</p> <p>- إجراء مزيد من التطبيقات على استخدام أسلوب تحليل مخلف البيانات في قطاعات صناعية مختلفة مع التوسيع كذلك في تطبيقه على قطاعات أخرى كالصحة والتعليم . وذلك نظراً للنتائج الجيدة التي يقدمها هذا الأسلوب مثل معرفة المصادر والقيم المتعلقة بحالة عدم الكفاءة النسبية .</p>	<p>عنوان الدراسة</p> <p>هدف الدراسة</p> <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> <p>الاستنتاجات</p> <p>التوصيات</p>
---	--

ثالثاً : الدراسات الأجنبية

<p>اسم الباحث</p> <p>Jalal Hafez Ahmed Abu Al-Rub -5</p> <p>Evaluation of the efficiency of liquidity management in Russian banks</p> <p>- الغرض من هذه الدراسة هو قياس تأثير السيولة على اداء المصارف الروسية</p> <p>- لتقييم السيولة DEA تستخدم هذه الدراسة تحليل الانحدار المتعدد وتحليل كفاءة الادارة</p> <p>تتضمن هذه الدراسة بيانات 85 مصرف روسي ، إجمالي أصول 85 مصرفًا تم اختيارها للدراسة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في روسيا .</p> <p>1- خلال عشر سنوات من الدراسة تبين مساهمة مؤشرات السيولة في تكوين الاداء المصرفي .</p> <p>2- اختفت تأثير مؤشرات السيولة المستخدمة في الدراسة من مؤشرات أخرى حسب كل مؤشر وهذا بسبب طبيعة مفهوم السيولة المعقدة في بعض الأحيان يكون لها تأثير سلبي وأحياناً تأثير إيجابي وأحياناً لا يكون لها تأثير</p> <p>- لتحسين كفاءة البنوك الروسية في إدارة السيولة يجب عليهم تحليل أفضل الاممارات القياسية - يجب على المصارف الروسية زيادة مصادر الأموال ويتمنى ذلك بأحدى الطريقتين من خلال جذب المزيد من الودائع أو زيادة رأس المال .</p>	<p>عنوان الدراسة</p> <p>هدف الدراسة</p> <p>مجتمع وعينة الدراسة</p> <p>الاستنتاجات</p> <p>التوصيات</p>
<p>اسم الباحث</p> <p>SAMUEL Yunusa Abdulateef -2013 -6</p> <p>Liquidity risk and profitability of banks in Ghana</p> <p>تحليل مخاطر السيولة واثرها على ربحية البنك في غانا</p> <p>مجموعة من المصارف التجارية في غانا</p>	<p>عنوان الدراسة</p> <p>هدف الدراسة</p> <p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>أظهرت نتائج الدراسة استخدام متغيرات جوهيرية لمخاطر السيولة والسيطرة على المتغيرات الأخرى (المحددات) للبنوك عينة الدراسة ، اي انها توكل على وجود علاقة ايجابية بين مخاطر السيولة (الفجوة التمويلية ونسبة صافي القروض الى اجمالي الودائع) وربحية البنك وربما تقاد بالعائد على الاصول ROA والعائد على حقوق المساهمين</p> <p>كما اظهرت الدراسة ان الاستراتيجيات المقتمدة في البنك توافق التوزيع الفعال في مصادر التمويل وان استغلال الودائع كمصدر رخيص ومستقر للتتمويل من شأنه ان يخفف من التعرض لمخاطر السيولة لديها وبالتالي يتوجب على البنك في غانا تعزيز إدارة الخزينة وإدارة مخاطر السيولة لضمان عملية سلية لتحديد وقياس ومراقبة السيولة والسيطرة على مخاطر السيولة من اجل تحقيق اقصى قدر من الايجابية للعلاقة بين العائد والمخاطر</p>	<p>الاستنتاجات</p>

المبحث الأول

مدخل الى السيولة المصرفية واسلوب تحليل مخلف البيانات

اولاً : مفهوم السيولة المصرفية

تمثل السيولة مقدرة المصرف على تلبية او الایفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال تحويل موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة تذكر .

وعليه فان السيولة هو ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من الاموال النقدية او ما يتوفّر عندها من موجودات سريعة التحول الى نقد وبدون خسائر في قيمتها (الشمرى ، 2012 : 429)

ما سبق يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان وهذا يلزم احتفاظ المصرف بجزء من اصوله في شكل سائل اضافة الى اصول شبه سائلة اي تلك التي يمكن تحويلها الى نقد سائل بسرعة وبسهولة بدون خسائر في قيمتها وكذلك قدرته على الاقتراض وذلك لمقابلة حركة السحبوات العادية والمفاجئة او لمنح قرض جديد (سيد الهواري، 1981: 100) وتعرف لجنة بازل للإشراف المصرفى فى ورقتها الخاصة بالسيولة فى شهر شباط عام 2000 السيولة فى المؤسسات المالية والمصرفية على أنها القدرة على تمويل الزيادة فى الموجودات والوفاء بالتزاماتها التي تأتى نتيجة امر بالغ الأهمية يتمثل بجدوى استمرار اي موسسة مصرفية

(Basel , 2000 : 1)

ثانياً : أهمية السيولة المصرفية

تتمثل أهمية ادارة السيولة المصرفية في امكانية تهيئة الاموال السائلة وشبه السائلة سواء منها الموجودة تحت اليد او تهيئتها عن طريق الاقتراض بكلفة مقبولة لغرض تلبية الاحتياجات النقدية عند نشوئها وان الاستعمال الشائع لاموال المصرف السائلة هو لتفطية سحب الایدیعات وتلبية طلبات القروض (Rose, 1999:378)

وتكمّن أهمية ادارة السيولة في كونها تقلّل من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض او عجز في السيولة حيث ازدادت أهمية السيولة في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل في شتى المعاملات المالية التي تستوجب اليفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها فضلاً عن التذبذب الحاصل في اسعار الفائدة واسعار الصرف والتغيرات في خصائص الاسواق والتطورات التكنولوجيا المستمرة وغيرها من الامور التي تستوجب (وعلى الدوام) ان تدار السيولة بكفاءة عالية حتى يمكن تخفيف مخاطر السيولة الى اقل ما يمكن (الكور، 2010: 6)

ثالثاً : اهداف السيولة المصرفية

يمكن لادارة السيولة بشكل جيد وكفوء ان تحقق عدداً من الاهداف المهمة وهي كالتالي (الطيب، 1992: 64)

1. قدرة المصرف التجاري على تمويل استثماراته المالية والحقيقة مع حرية الاختيار بين الاصناف الملائمة ودفع المصاريف والاستمرار في عملياته المصرفية .
2. الافادة من الحصول على الخصم النقدي عندما يتم السداد في وقت مبكر .
3. الافادة من التقليبات في الاسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في اسعار الموجودات المالية (الاوراق التجارية) التي يتعامل بها المصرف التجاري في تحقيق العوائد الاضافية .
4. بناء سمعة اجتماعية جيدة للمصرف التجاري لدى الدائنين والافراد المتعاملين والبنك المركزي والمصارف الأخرى وذلك من خلال سداد الالتزامات في مواعيدها مما يمكنها من الحصول على القروض من هذه الجهات وقت الحاجة اليها بشروط ميسرة
5. تمكّن المصرف التجاري من مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الالتزامات بحسب نوعها وكذلك مقدرتها على التوسيع والنموا .

رابعاً : نبذة عن مصرف بغداد التجاري

1- **تأسيس المصرف :** تأسس المصرف كشركة مساهمة برأس المال أسمى قدره (100) مليون ديناراً عراقياً بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 المعدل ، وكان اول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة 1990 باجازته وبasher المصرف في اعمال الصيرفة المرخص بها اعتباراً من تاريخ 9/12/1992 وحتى الان وقد تطور رأس المال حتى وصل (250) مليار ديناراً عراقياً منذ عام 2003 ، ويعد مصرف بغداد أحد اكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق بعده فروعه البالغ 30 فرعاً منتشرة داخل وخارج بغداد ، ولقد واصل المصرف تعزيز مركزه الريادي في سوق المصارف العراقية مرتکزاً على مسيرته وانجازاته خلال عمره والمتعددة الى اكثر من ربع قرن من التميز والريادة وذلك بالاستمرار في تطوير المنتجات والخدمات والانشطة الالكترونية واعادة انتشاره في منافذ التوزيع وتطوير قنوات التوزيع الالكتروني أما على صعيد رأس المال ضمن استراتيجية محددة تسعى الى تعزيز رأس المال بما يتلائم مع التوسيع باعمال المصرف بالإضافة الى تلبية متطلبات البنك المركزي العراقي والجهات التشريعية في الدول التي يعمل بها (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد، 2019 : 4)

2- **أهداف المصرف :** تم وضع اهداف مصرف بغداد لتوسيع التغيرات في احتياجات العملاء في مجال الخدمات وتطويرها والاتسعة في السوق المصرفي العراقي وتحسين جودة الموجودات لديه بالإضافة الى تحسين الرقابة الداخلية وذلك عن طريق التطوير في كافة الاصعدة سواء النقدية والتنظيمية والمعرفية ويمكن ايضاً وتصنيف اهداف المصرف كالتالي :
- **المحور المالي :** المحافظة على مستوى جيد من النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية وابرزها نسبة كفاية راس المال بحيث لا تقل عن 50% ونسبة السيولة القانونية بحيث لا تقل عن 100% والمحافظة على المركز التنافسي

للمصرف على مستوى القطاع المصرفي العراقي وتعزيز وتتوسيع الاستثمارات في الاصول متعددة المخاطر وذات العائد المقبول وتنمية الايرادات وضبط التكاليف بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للمصرف .

بـ- محور السوق والعملاء : تطوير الدور التنموي للمصرف في مجال التمويل وخدمة التجارة الخارجية سواء لقطاع الافراد او قطاع الشركات الكبرى عن طريق فريق متخصص ذي كفاءة مهنية عالية ، وتعزيز منافذ توزيع المصرف والاسواق التي يتواجد بها من خلال افتتاح فروعه ونشره لأجهزة الصراف الالي في الواقع المستهدف اعادة الانتشار بها فضلاً عن تطوير الخدمات الالكترونية والرقمية لزيادة المصرف عبر تطوير خدمات الائتمان الالكتروني وخدمات online والبطاقات وخدمات الموبايل .

جـ- محور العمليات والتقنية: تطوير العمليات عن طريق العمل على مركز اعمال المصرف وتحويل الفروع الى نقاط بيع لخدمات العملاء بالشكل الامثل وتنفيذ مجموعة من المشاريع التقنية بما يساعد على تطوير الخدمات وسرعة طرحها ومن أهم هذه المشاريع الانتقال الى النسخة المركزية للنظام المصرفى وربط انظمة الدفع الالكتروني .

دـ- محور التعليم والتطوير : الاستمرار بالتطوير والارتقاء باداء الموارد البشرية عن طريق تعزيز عملية التعليم والتطوير وذلك بواسطة التدريب المتخصص وتعزيز الكفاءات الادارية والانتهاء من تشكيل الهيكل التنظيمي للمصرف ومعالجة التعديلات الازمة عليه والتي تظهر خلال عملية التطبيق (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد ، 2019 : 33)

خامساً : نشأة ومفهوم اسلوب تحليل مخلف البيانات .

ان اسلوب تحليل مخلف البيانات (DEA) تكنيك يستخدم البرمجة الخطية لتحديد المزيج الامثل لمجموعة مدخلات ومجموعة مخرجات لوحدات ادارية (DMU) Decision Making Units متماثلة متحدة وذلك بناء على الاداء الفعلي لهذه الوحدات (باهرمز، 1996:32). لقد كانت بداية استعمال اسلوب في عام 1978 مع طالب الدكتوراه (EDWARDO RHODES) الذي كان يعمل على برنامج تعليمي في امريكا لمقارنة اداء مجموعة من طلاب الاقليات (السود والاسبان) المتعثرين دراسيا في المناطق التعليمية المتماثلة وكان التحدي الذي واجهه الباحث يتمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن اسعارها وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث ومشريه بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج (CCR) وهو مختصر لكل من اسماء الباحثين (Charnes Cooper and Rhodes) (Charnes,1978:429-444) (Forsund and saraoglou 2005:40) وقد يعود سبب الاختلاف في تعريف مصطلح (Data Envelopment Analysis) فترجم بالسلوب تحليل تطبيق البيانات (العزاز ،2002) وترجم بالسلوب تحليل مخلف البيانات (باهرمز ، 1996) وترجم بالسلوب التحليل التطوري للبيانات (السقا ، 2002) وقد يعود سبب الاختلاف في ترجمة كلمة Envelopment فمرة تترجم تطبيق ومرة اخرى تغليف او تطويق ويمكن تعريف هذا الاسلوب بانه " طريقة رياضية تستعمل البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الادارية DMU من خلال تحديد المزيج الامثل لمجموعة مدخلات ومجموعة مخرجات وذلك بناء على الاداء الفعلي لها (Cooper,seiford and Tone,2003:34).

سادساً : خطوات استعمال اسلوب تحليل مخلف البيانات .

لاستعمال تحليل مخلف البيانات (DEA) في قياس الكفاءة من الضروري تحديد الخطوات الواجب القيام بها لصياغة وحل نموذج البرمجة الخطية لـ (DEA) .

يوضح (Anderson,2000:462) خطوات تطبيق اسلوب تحليل مخلف البيانات من خلال النقاط الآتية:-

- 1 - تحديد المتغيرات التي يمكن ان تستخدم لتحديد المدخلات والمخرجات لكل وحدة تشغيل .
- 2 - كتابة قيد الترجيح (Scale Constriction) والذى يتطلب ان يكون مجموع الاوزان يساوى واحداً .
- 3 - لكل المدخلات يكتب قيد يحدد نسبة مدخلات وحدة التشغيل المتاحة في المنظمة .
- 4 - كتابة دالة الهدف .

اما (Winston , 2004 : 336) فقد حدد افتراءات تحليل مخلف البيانات (DEA) بالنقاط الآتية :-

- 1- لايمكن لمنظمة او وحدة ان تكون كفؤة اكثرا من 100% لذلك فأن كفاءة كل وحدة يجب ان تكون مساوية للواحد او 100% من اجل تقييم كفاءة الوحدة يحدد قيم المخرجات وقيم المدخلات اذا كانت كفاءة الوحدة تساوي واحداً اذن هي كفؤة وادا كانت اقل من الواحد اذن هي غير كفؤة .
- 3- مجموعة كاف المدخلات للوحدة تساوي واحداً ويتم اضافتها في القيد الخاص بها .
- ومن خلال الدراسة التي اجرتها كوبير مع مجموعة من الباحثين سنة (2006) خرج بمجموعة من التعليمات او الخطوات التي تتضمن نجاح اسلوب DEA والمتمثلة في تحقيق القواعد الآتية :-

- عدد وحدات اتخاذ القرار (Number of decision making units) : ينبغي ان يكون عدد المنظمات على الاقل ثلاثة اضعاف مجموع المدخلات والمخرجات الامر الذي يعطي درجة حرية كافية عند تطبيق هذا الاسلوب لقياس الكفاءة (بتال ، 2012 : 97)
- تجنس وحدات اتخاذ القرار (Homogeneity of DMU) يتطلب عند استعمال هذا الاسلوب وجود تجانس نسبي لوحدات اتخاذ القرار بمعنى ان كل الوحدات المدرجة في التقييم تستخدم المجموعة نفسها من المدخلات وتعطي نفس المخرجات (فهمي ، 2009 : 257) .
- توافر مجموعة البيانات لجميع المدخلات ومخرجات المنظمات الدالة في عملية التحليل ويجب ان يكون حجم العينة اكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات والا سيفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفؤة والوحدات غير الكفؤة (Manzoni, 2009 : 119) .
- العلاقة الطردية للمتغيرات (Isotinicity property) : تكون علاقة المدخلات بالمخرجات علاقة رياضية طردية والتي تعني ان زيادة في المدخلات ينتج عنها زيادة ولو طفيفة في المخرجات ولا يمكن ان تؤدي الى تناقضها .
- ايجابية المتغيرات (positively property) : يجب ان تكون المدخلات والمخرجات عبارة عن متغيرات موجبة (اكبر من الصفر)

المبحث الثاني

قياس مستويات الكفاءة لادارة السيولة في مصرف بغداد للعدة (2019-2010)

- 1 - قياس كفاءة ادارة السيولة لمصرف بغداد حسب انموذج عائد الحجم الثابت والمتغير ذي التوجه الاختالي يتضح من خلال الجدول (1) مؤشرات الكفاءة لادارة السيولة المصرفية لمصرف بغداد خلال مدة البحث (2010 - 2019) حسب انموذج عائد الحجم الثابت CRS وعائد الحجم المتغير VRS ذات التوجه الاختالي والكفاءة الحجمية التي تعنى التغير في المخرجات عندما تتغير جميع المدخلات وتعنى المدى الذي يمكن للمصرف الاستفاده منه بالعودة الى السعة المثلثى ، وبين الجدول ادناه ان مصرف بغداد كان كفوءاً في ادارة السيولة حسب انموذج عائد الحجم الثابت CRS في السنوات 2010-2012 ، 2018 ، 2019 (2013-2017) ، وكان المصرف كفوءاً في ادارة سيولته حسب انموذج عائد الحجم المتغير VRS في سبعة سنوات (2010-2013 ، 2017-2019) وغير كفوءاً في ثلاثة سنوات (2014-2016) وبنسبة (0.949 ، 0.919 ، 0.728) على التوالي ، اي ان الكفاءة الحجمية والناتجة من قسمة عائد الحجم الثابت على عائد الحجم المتغير كانت بنسبة 100% في خمسة سنوات 2010-2012 ، 2014 ، 2018 ، 2019 ، 2019 (2013) وبنسبة واحد صحيح وبعائد حجم ثابت اي ان مصرف بغداد كان يعمل بالميزج الامثل من المدخلات والمخرجات في سنوات الكفاءة الحجمية التامة ، ولم يحقق المصرف كفاءة حجمية تامة في خمسة سنوات (2013 - 2017) بنسبة (0.964 ، 0.999 ، 0.966 ، 0.920 ، 0.999) على التوالي وبعائد حجم (متناقص ، متزايد ، متزايد ، متناقص ، متناقص) على التوالي ، بمعنى انه على مصرف بغداد زيادة مدخلاته مع نسبة معينة من المخرجات ليصل الى الكفاءة التامة في ادارة السيولة المصرفية مع مراعاة الحيطة والحذر من المخاطر المحتملة التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف .

الجدول (1) كفاءة ادارة سيولة لمصرف بغداد ذات التوجه الاختالي للعدة (2010-2019)

مصرف بغداد				
عائد الحجم	الكافأة الحجمية	عائد الحجم المتغير	عائد الحجم الثابت	السنوات
ثابت	1	1	1	2010
ثابت	1	1	1	2011
ثابت	1	1	1	2012
متناقص	0.964	1	0.964	2013
متزايد	0.999	0.949	0.948	2014
متزايد	0.966	0.728	0.703	2015
متناقص	0.999	0.919	0.918	2016
متناقص	0.920	1	0.920	2017
ثابت	1	1	1	2018
ثابت	1	1	1	2019

- 2 - قياس كفاءة ادارة السيولة لمصرف بغداد حسب انموذج عائد الحجم الثابت والمتغير ذي التوجه الارجافي يبين الجدول (2) كفاءة ادارة السيولة المصرفية لمصرف بغداد حسب انموذج عائد الحجم الثابت وعائد الحجم المتغير ذي التوجه الارجافي وعائد الجم والكافأة الحجمية للمصرف خلال مدة البحث (2010-2019) ، اذ تبين ان مصرف بغداد كان

كفاءً في ادارة السيولة المصرفية حسب النموذج عائد الحجم الثابت ذي التوجه الاجنبي في خمسة سنوات (2010-2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016) وغير كفاءً في خمسة سنوات (2017 - 2018 ، 2019) ، اي ان المصرف كان يعمد بكفاءة جسمية تامة بنسبة 0.920 على التوالي ، وكان المصرف كفاءً في ادارة السيولة المصرفية في سبعة سنوات (2010-2013 ، 2014-2017) حسب انموذج عائد الحجم المتغير ذي التوجه الاجنبي وغير كفاءً في ادارة سيولته حسب هذا النموذج في ثلاثة سنوات (2014 - 2016) بنسبة (0.955 ، 0.981 ، 0.782) ، اي ان المصرف كان يعمل بكفاءة جسمية تامة بنسبة 100% في خمسة سنوات (2010-2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016) وبعائد حجم ثابت ، وبكفاءة جسمية غير تامة في خمسة سنوات (2013 - 2017) بنسبة (0.920 ، 0.961 ، 0.899 ، 0.966 ، 0.964) على التوالي وبعائد حجم متافق للسنوات الخمس ، اي يعني على مصرف بغداد زيادة مخرجاته مع نسبة معينة من المدخلات للوصول الى الكفاءة التامة في ادارة السيولة المصرفية خلال مدة البحث (2010-2019) ، بمعنى ان مصرف بغداد في سنوات عدم الكفاءة في ادارة السيولة المصرفية يحتاج الى الرجوع الى مصارف مرجعية او الرجوع الى ادارته في سنوات الادارة الكفؤة للسيولة المصرفية وعليه اتباع الاسلوب ذاته في ادارة السيولة في سنوات الكفاءة التامة للوصول الى المزيج الامثل من المدخلات والمخرجات المصرفية .

الجدول (2) كفاءة ادارة السيولة لمصرف بغداد ذات التوجه الاجنبي للعده (2010-2019)

عائد الحجم	الكافأة الجسمية	مصرف بغداد	عائد الحجم الثابت	السنوات
ثابت	1	1	1	2010
ثابت	1	1	1	2011
ثابت	1	1	1	2012
متافق	0.964	1	0.964	2013
متافق	0.966	0.981	0.948	2014
متافق	0.899	0.782	0.703	2015
متافق	0.961	0.955	0.918	2016
متافق	0.920	1	0.920	2017
ثابت	1	1	1	2018
ثابت	1	1	1	2019

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى مخرجات برنامج مخلف البيانات DEA من خلال نتائج اسلوب تحليل مخلف البيانات يتضح ان مصرف بغداد التجاري كان كفاءً في ادارة السيولة المصرفية وتحقيق الامان المصرفي والتحوط من مخاطر السيولة المصرفية المحتملة في خمسة سنوات حسب التوجه الادخالي والاجنبي الا انه قد اتبع سياسة متحفظة للغاية في توظيف الاموال في باقي السنوات ، اي انه على مصرف بغداد التوفيق بين مدخلاته المتمثلة بمؤشرات السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي ، نسبة الاحتياطي القانونية ، نسبة السيولة القانونية ، نسبة التوفيق) وبين مخرجاته مؤشرات مخاطر السيولة (الموجودات السائلة اجمالي الموجودات ، الموجودات السائلة اجمالي الودائع ، الائتمان النقدي اجمالي الودائع) لتحقيق اهداف المصرف (الربحية ، الامان ، السيولة) من خلال المزيج الامثل من المدخلات والمخرجات .

الاستنتاجات :

- 1 يحتفظ مصرف بغداد بموجوداته على شكل سيولة نقية حيث شكلت تلك السيولة الجانب الاعظم من موجودات المصرف ويعود ذلك لاحتمالية الافتقار لوجود خطط حقيقة لدى معظم المصارف الخاصة للتعامل مع موجوداتها وبما يحقق التمييز والتوفيق اولاً ، واعتمادها على المضاربه كمصدر لتحقيق الارباح ثانياً .
- 2 ان مصرف بغداد كان كفاءً في اداره السيولة حسب نموذج عائد الحجم المتغير ذي التوجه الادخالي في السنوات (2010 - 2013 ، 2017 - 2019) ومصرف الشرق الاوسط كان كفاءً في ادارة السيولة حسب هذا النموذج في السنوات (2012 ، 2014 ، 2016 ، 2018) .

- 3 ان مصرف بغداد كان كفاءً في ادارة السيولة حسب انموذج عائد الحجم المتغير ذي التوجه الاجنبي في السنوات (2010 - 2013 ، 2017 - 2019) حسب مخرجات برنامج تحليل مخلف البيانات .
- 4 ان الجهاز المركزي العراقي بشكل عام ومصرف بغداد بشكل خاص من غير الممكن ان تتعرض لمخاطر السيولة المصرفية المتمثلة بعدم قدرة الجهاز المركزي على الوفاء بالتزاماته في تواريخ استحقاقها في الاجل القصير .

التصويتات :

- 1 ينبغي على مصرف بغداد التخطيط الامثل للاستثمار وتوظيف الاموال مع الاحتفاظ بنسبة محددة من السيولة لمواجهة المخاطر المحتملة وعدم تحقيق نسبة جيدة من الامان على حساب عدم التوظيف الامثل للاموال .

- 2 على مصرف بغداد عدم الكفاءة في ادارة السيولة المصرفية (2013-2017) حسب انموذج عائد الحجم المتغير ذي التوجه الادخالي ان يعود الى سنوات الكفاءة التامة في ادارة السيولة المصرفية للوصول الى الكفاءة في ادارة السيولة وتجنب المخاطر المحتملة .
- 3 على مصرف بغداد عدم الكفاءة في ادارة السيولة المصرفية (2011 ، 2014 ، 2012 ، 2016 ، 2018) حسب انموذج عائد الحجم المتغير ذي التوجه الاجنبي ان يعود الى السنوات المرجعية ذات الكفاءة التامة للوصول الى الكفاءة التامة في ادارة السيولة المصرفية .

المصادر العربية

اولاً : الكتب العربية

- 1 احمد فهمي سعيد ، 2011 ، نظام النقد والتمويل في البنك المركزي العراقي دراسة حالة ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة بغداد ، لعدد 17 .
- 2 ازهار عبد صبار ، 2014 ، اثر الجهاز المركزي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للنقد (2000 - 2012) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد (11) ، المجلد (3) .
- 3 باهرمز ، اسماء محمد (1996) تحليل مخلف البيانات استخدام البرمجة الخطية في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الادارية ، مجلة الادارة العامة ، المجلد 36 ، العدد 2 .
- 4 بتال ، احمد حسين ، 2012 ، قياس وتحليل كفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل مخلف البيانات ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد .
- 5 سعيد ، عبد السلام لفترة (2013) . ادارة المصارف . (طبعة الاولى) . بغداد : الذاكرة للنشر والتوزيع .
- 6 سيد الهواري (1981) . ادارة البنوك ، القاهرة ، مصر : مكتبة عين الشمس .
- 7 السيد علي ، عبد المنعم والعيسى ، نزار سعد الدين ، 2004 ، النقد والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن .
- 8 الشمري ، صادق راشد (2014) . ادارة العمليات المصرفية . (طبعة العربية) . عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
- 9 الشمري ، صادق راشد (2012) . ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية بغداد : دار الكتب والوثائق ببغداد .
- 10 طالب حسن جواد ، 2005 ، تطبيق الاساليب الكمية في القطاع المصرف في دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي فرع البصرة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد 3 ، المجلد 7 .
- 11 الطيب ، محمد شفيق واخرون ، 1992 ، اسسات الادارة المالية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 12 الكور ، عز الدين مصطفى ، 2010 ، اثر السيولة على كفاءة التكلفة والاداء (دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الاردنية) ، الاردن .
- 13 نشرات التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد التجاري لاعوام مختلفة

المصادر الاجنبية

- 1- Basel Committee For Banking Supervision, " Customer Due Diligence For Banks" , BIS, October, 2001.
- 2- Rose , Peter S & Hudgins , Sylvia C , Bank Management & financial , Services Published by Mc Graw – Hill/ Irwia , USA , 2005 .
- 3- Charnes , A., Cooper, W.W (1978) and Rhodes, E. Measuring the Efficiency of Decision - Making Units. European Journal of Operations Research, 2, No. 6, 429-444.
- 4- Forsund F., Sarafoglou N. (2005) "The Tale of Two Research Communities: The Diffusion of Research on Productive Efficiency." International. Journal of Production Economics, 98, 17-40.
- 5- Cooper , Seiford , Tone (2003) . " Data Envelopment Analysis : A comprehensive Text with Models , Applications " , References and DEA - Solver Software , Kluwer Academic Publishers Group , Norwell , Massachusetts 02061 USA .
- 6- Anderson b.d. Sweeny dj . , Williams La . (2000) . " Quantity methods for Business " , South - Western College publishing , Ohio , United State Associates , Inc New York
- 7- Winston, L. Wayne, "Operation research: Applications and algorithms" , 4th ed , United states, 2004 .
- 8- Manzoni, S.M.N. Islam, (2009) "Performance Measurement in Corporate Governance", Physica-Verlag Heidelberg,

Evaluation of the efficiency of bank liquidity management in the Commercial Bank of Baghdad using the data envelope analysis method for the period 2010-2019

Jaafer Jumaa Mahil / Researcher / jaaferjumaa05@gmail.com.

P. Dr. Ahmed Abdul-Zahra Hamdan / ahmed.ah@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

Efficient banking liquidity management in the banking system in general and commercial banks, in particular, contributes to reducing the possibility of exposure to banking risks that commercial banks may be exposed to on an ongoing basis, represented by their inability to fulfill their obligations on the due date. Liquidity risks are considered one of the most difficult risks facing the banking system, so the research aims to identify the relationship between banking liquidity indicators and banking liquidity risk indicators through the data envelope analysis program to measure and analyze the efficiency of the Iraqi banking system, considering the first as inputs and the second as outputs in the process of evaluating the efficiency of liquidity management for the study sample.

The problem of the study is that the Iraqi banking system suffers from instability in the economic, political, and security environment, severe fluctuations, and various shocks, which cast a shadow on the uncertainty of the future, which makes pessimism prevail among the owners of commercial banks, especially private ones. Liquidity is an important factor for the economy to be important and in high security.
